مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية
ISSN:2600-6286 / E-ISSN:2661-7706
المجلد06 / العدد:02 (2022)
ص ص.(468-489)

الأمن المائي الإقليمي في ظل أزمة سد النهضة

Regional Water Security in the Shadow of the Renaissance Dam Crisis

محمد حسان دواجي[1]، - جامعة عبد الحميد ابن باديس – مستغانم (الجزائر)

daouadji.hassene@hotmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/11/13 تاريخ القبول: 2022/12/15 تاريخ النشر: 2022/12/27

الملخص:

من خلال هذه الدراسة البحثية في موضوع الأمن المائي والذي يعتبر من أبرز القضايا في الدراسات الأمنية الحديثة، و التي يولي لها المجتمع الدولي أهمية كبرى في العصر الحالي. فقد برزت أزمة سد النهضة كأحد أهم التحديات التي تواجهها البلدان المشتركة في المورد المائي؛ العابر للحدود كمنطقة "حوض النيل" أنموذجا، بالإضافة للتفاعلات السياسات و الأمنية الدولية المؤثرة في بنية العلاقات التفاعلية لدول الحوض. كما أبرز النزاع المائي حول سد النهضة خلافات قديمة بين دول المنبع و المصب المحيطة بحوض النيل، لعبت فيه أطراف دولية وإقليمية دورا محوريا في إدارة أزمته وفق خطط استراتيجية تسعى كل وحدة دولية لتغليب مصالحها في المنطقة.

ومن هدا المنطلق، قمنا بتسليط الضوء على دور البيئة الخارجية في أزمة سد النهضة، من خلال دراسة الأسباب والدوافع التي أدت إلى بروز الخلاف بين مصر و أثيوبيا، و المحددات والتفاعلات، وكذلك دور الفواعل الدولية و الإقليمية المؤثرة في إدارة الأزمة.

الكلمات المفتاحية: الأمن المائي،سد النهضة،مصر، إثيوبيا، العامل الخارجي.

Abstract

Through this research study on the subject of water security, which is considered one of the most prominent issues in modern security studies, and to which the international community attaches great importance in the current era. The Renaissance Dam crisis has emerged as one of the most important challenges facing the countries sharing the transboundary water resource, such as the "Nile Basin" region as a model, in addition to the international policy and security interactions affecting the structure of the interactive relations of the basin countries. The water dispute over the Renaissance Dam also highlighted old differences between the upstream and downstream countries surrounding the Nile Basin, in which international and regional parties played a pivotal role in managing its crisis according to strategic plans that each international unit seeks to give priority to its interests in the region. From this standpoint, we have shed light on the role of the external environment in the Renaissance Dam crisis, by studying the causes and motives that led to the emergence of the dispute between Egypt and Ethiopia, the determinants and interactions, as well as the role of international and regional actors affecting the management of the crisis.

Keywords: water security, the Renaissance Dam, Egypt, Ethiopia, the external factor.

مقدمة:

يعتبر موضوع الأمن المائي من بين أهم مواضيع الدراسات الأمنية الحديثة؛ التي تقلق دوائر صنع القرار، حيث شكلت أزمة المياه تهديداً لاستقرار الدول وكذلك للتنمية المستدامة. وقد برزت العديد من بؤر التوتر و النزاعات المائية بين الدول لضمان حقها في الأمن المائي، خاصة تلك المشاركة في مورد مائي طبيعي. والجدير بالذكر أن إفريقيا هي المنطقة الأكثر توترا في هذه النزاعات المائية، نظرا للتحديات التي تواجه الدول في توفير الإمدادات المائية الكافية من المياه لتلبية الاحتياجات المتزايدة للسكان و تحقيق التنمية الاقتصادية. ومع انخفاض منسوب المياه بسبب استنفاذ الموارد و التلوث البيئي و الجفاف الذي تعاني منه قارة إفريقيا، تزايد عدد التوترات و النزاعات المائية في المنطقة، و نذكر من بينها النزاع المائي المصري الأثيوبي حول نهر النيل.

أهمية الموضوع:

يعتبر النزاع المائي المصري-الإثيوبي واحد من أعقد النزاعات المائية؛ حيث تجاوز الموضوع الحصول على نسبة المياه فقط، إلى أكبر من ذلك من خلال محاولة الدول المحيطة بالنيل لفرض سيطرتها واحتكارها لهذا المورد وتحويله لعامل ابتزاز استراتيجي وورقة ضغط إقليمية و دولية. حيث أن نهر النيل؛ مجال استراتيجي وحيوي مهم للدول المشتركة فيه، وكذلك بالنسبة للقوى الطامعة في السيطرة على المنطقة. فقد أثار سد النهضة المخاوف من المخطط الأثيوبي المدعوم من قوى إقليمية طامعة والساعية لتوسيع نفوذها الإقليمي، وتغيير موازن القوى و النفوذ في إفريقيا.

أهداف الدراسة:

نحاول من خلال هذه الدراسة البحثية تحليل والتعمق في حيثيات النزاع المائي وتأثير سد النهضة على النزاع الأمني، وإبراز دور البيئة الخارجية في النزاع المائي بالمنطقة، وبالتالي

تحليل و استنتاج بؤر التوتر و مصادرها وصولا إلى إيجاد حلول منطقية تحول بين النزاع المائي الحالي و تحاول خلق أرضية خصبة للتقارب تحقيقا للاستقرار الأمني المائي مستقبلا.

و مما سبق و لتحديد إطار الدراسة، نطرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى أثر سد النهضة في مسار النزاع المائي المصري –الأثيوبي ؟ وما هي تداعياته على الأمن المائي الإقليمي بالمنطقة ؟

لتحديد محاور الدراسة البحثية، نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي جذور الخلاف المصري – الأثيوبي؟ ما هي تداعيات أزمة سد النهضة على دول الحوض؟ كيف تعاملت مصر مع تهديدات لأمنها المائي ؟ وما هي الخيارات المتاحة لأزمة سد النهضة ؟

- ما هي الأدوار التي لعبتها القوى الخارجية في هذا النزاع ؟ وإلى أي مدى يمكن للتفاعلات الإقليمية الخارجية التأثير في منحى النزاع و مآلاته؟

فرضيات الدراسة:

-كلما زاد تدخل الفواعل الدولية في أزمة سد النهضة، كلما انعكس ذلك بتفاقم و تشعب النزاع بين دول الحوض.

-يلعب العامل التاريخي دورا جوهريا في تأزم النزاع المصري -الإثيوبي حول سد النهضة.

مناهج الدراسة

لتحليل الموضوع استعنا بالمنهج التاريخي لتقصي ظاهرة النزاع المائي في المنطقة، والمنهج القانوني بالتطرق لمجموعة من الاتفاقيات التي كان موضوعها النزاع المائي في المنطقة، ومنهج دراسة حالة من خلال معالجة الأمن المائي في منطقة سد النهضة.

مقاربات الدراسة:

تم توظيف الاقتراب النسقي من خلال دراسة مدخلات (الداخلية و الخارجية) بيئة صناعة القرار و التفاعل مع ظاهرة أزمة سد النهضة، الاقتراب المؤسساتي من خلال تسليط الضوء على سلوك المؤسسات الرسمية و غير الرسمية في التعامل مع الظاهرة

تقسيمات الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية المطروحة والتحقق من الفرضيات العلمية المرتبطة بها، تم تقسيم هذه الدراسة إلى المحاور التالية:

المحور الأول: ماهية الأمن المائي.

اهتمت مراكز الدراسات بموضوع الأمن المائي منذ نشوئه كأزمة تعاني منها الوحدات الدولية وكذلك مع ارتفاع نسبة التوترات المائية التي باتت تهدد الأمن العالمي وتدق ناقوس الخطر، فمسألة الأمن المائي واحدة من أهم التحديات التي تعيق تحقيق التنمية واستقرار الدول. لذا فإن مفهوم الأمن المائي لقي هو الآخر اهتمام واسع، نظرا للأخطار والتهديدات التي تنجم عن غيابه، والتي تزعزع استقرار الدولة وأمنها القومي، ومن هذا المنطلق؛ تطرقنا في المحور الأول لمفهوم الأمن المائي وأهم التعاريف التي قدمها الباحثون، و أهم مهددات الأمن المائي على سبيل الذكر، ثم أسس تعزيز الأمن المائي وتحقيقه، و في الأخير تأثير الأمن المائي على الأمن القومي؛ نظرا لعلاقة العنوان الفرعي بموضوع الدراسة، و كونه رابط وجسر للمرور إلى المحور الثاني موضوع البحث.

1- مفهوم الأمن المائي:

لم يعد مفهوم الأمن مرتبط فقط بدرء الأخطار العسكرية المهددة لوجود استقرار الدول، بل اتسع مداه ليشمل التهديدات الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية و البيئية التي باتت تعيق التنمية المستدامة و مشاريع النهضة للدول، فيعرف كيسنجر الأمن على

أنه؛ أي تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء، أما في الدراسات الاستراتيجية والأمنية يعرف باري بوزان الباحث البارز في حقل الدراسات الأمنية؛ الأمن على أنه غياب التهديد على القيم الأساسية في المجتمع؛ حيث يرى على أن الأمن هو التحرر من التهديد (بوغرارة، 2019، صفحة 281).

لذا فإن مفهوم الأمن المائي هو واحد من أبعاد الأمن القومي، وعامل مهم في تحقيقه، فأي إخلال به أو تهديد يعترضه قد يؤدي ذلك إلى تدهور الأمن القومي للدول

لذا فقد اهتمت المنظمات الدولية كالأمم المتحدة بموضوع الأمن المائي، وقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة تعريفا له، حيث اعتبرت أن الأمن المائي عامل توحيد تمويل السكان بمياه الشرب، والنظافة، والصرف الصحي، و الغداء و الصيد والموارد الصناعية والطاقة، و النقل و المرافق الطبيعية و كل ما يتعلق بصحة النظام البيئي و الإنتاجية " (UNEP, 2011)، وفي إطار ندرة المياه و خطر فقدانها مستقبلا، و قد عقدت العديد من المنتديات العالمية مظهرة اهتمامها بأزمة المياه و موضوع الأمن المائي العالمي، فقد عرَّف المنتدى العالمي الثاني للمياه عام 2000 الأمن المائي من مستوى المنزل إلى المستوى العالمي، يعني أن يكون لكل شخص إمكانية الحصول على ما يكفي من المياه الآمنة بتكلفة يستطيع تحمُّلها ليعيش حياة نظيفة وصحية ومنتجة، مع ضمان التأكيد على أن البيئة الطبيعية محمية ومعززة، والذي عُقد في هولندا تحت شعار: "الأمن المائي في القرن الحادي والعشرين"-.

وعرف كل من جراي و مجموعة من الباحثين معه بأن الأمن المائي هو توفير كمية ونوعية مقبولة من المياه للصحة وسبل كسب الرزق والنظم الإيكولوجية والإنتاج، مقرونا بمستوى مقبول من المخاطر المرتبطة بالمياه تحت تصرف الناس والبيئة والاقتصاديات" (الدولي، 2010، صفحة 4). وعليه، ضمان الأمن المائي مقرون بآليات ذات

فعالية عندما تدار المياه بمقاييس جيدة واستدامة وإنصاف، للاستفادة من إمكاناتها المثمرة وللحد من إمكاناتها المدمرة على السواء. ويتجاوز الأمن المائي حدود ندرة المياه ليأخذ في اعتباره الموارد المائية المتوفرة لبلد بعينه فحسب، بل أيضا الإجراءات المثمرة والوقائية التي اتخذها هذا البلد لتأمين المياه و مصادرها في البلاد (الدولي، 2010، صفحة 4).

وبالتالي، فإن الأمن المائي يعني، القدرة التي تستوجب بها الدولة توفير حاجات مكانتها من المياه للأغراض الزراعية، الاستهلاكية والصناعية وذلك بتكلفة معقولة آخذة في اعتبارها احتياجات الأجيال القادمة بالإضافة إلى قدرتها على حماية مصادر مياهها (الفيتوري، 2010، صفحة 51)،و يمكن القول؛ أن جوهر الأمن المائي هو في أن يتوفر للمجتمعات إمكانية الحصول على مياه كافية، أو يجب أن يكون لديها الوسائل للحد من الضرر الذي يترتب عن نقص المياه (صادق، 2012، صفحة 34).

2 - مهددات الأمن المائي:

إنّ تحقيق الأمن المائي و قدرة الدول على المحافظة على الموارد المائية يتطلب منها تحديد محددات أمنها المائي، لأن التحديات المائية يمكنها أن تفاقم أوجه عدم الاستقرار الحالية والناشئة، ويمكنها المساهمة في نشر التوترات والصراعات. ويمكن أيضا أن ينجر عن الإخفاق في التصدي للتحديات المائية إلى انتشار آثار سلبية كبيرة غير مباشرة داخل المنطقة وخارجها على السواء، وتتمثل أبرز مهددات الأمن المائي فيما يلي:

- **غياب أطر و آليات قانونية**: سوء استغلال المياه نابع عن سوء الترشيد و غياب اطر و ميكانزمات قانونية تعالج الأزمة المائية، فغالبا ما تعاني بعض المناطق نقصا في الماء ليس بسبب قلته وندرة مصادره، وإنما بسبب عدم إدارة و ترشيد سكانها لمصادر الماء لديها، إذ يستقر بعض الناس حيثما يوجد الماء الوفير، وذلك بجوار البحيرات والأنهار ثم لا يستثمرون تلك المصادر المائية على الوجه الأمثل بل قد يلوثونها بصرف فضلات المدن

في تلك البحيرات والأنهار ثم يعود الناس بعد ذلك للبحث عن مصادر جديدة للمياه. (ديدوح، 2017، صفحة 24)

- **التغير المناخي:** ارتفاع درجة حرارة الأرض مما يسبب احتباس حراري و تغير مناخي؛ يؤدي إلى تقلبات جوية، تؤدي الى ندرة الأمطار و قلتها، مما يسبب الجفاف والتصحر و غيرها من مشاكل طبيعية، و المقصود بالجفاف الهيدرولوجي هو هبوط منسوب المياه السطحية و الجوفية و تصريف الأنهار دون المعدل المعتاد بالإضافة إلى قلة الأمطار.

- **زيادة عدد السكان:** يشكل النمو الديمغرافي المتزايد في دول العالم احد أهم أسباب نضوب الموارد الطبيعية و الحيوية في العالم و على رأسها المياه، التي تعد مادة أساسية و حيوية تتزايد الحاجة إليها بأضعاف مضاعفة خاصة في ضل تطور الحياة البشرية و حاجتها اليومية. و عليه فإن زيادة عدد سكان الأرض يزيد في تنامي حاجات الدول لهذه المادة و يزيد من إمكانية نشوب صراعات بين دول العالم للسيطرة على أكبر قدر ممكن من مصادر المياه سواءا كانت ظاهرة أو جوفية، أو منع استغلال دول لهذه المقدرات بشكل يهدد توفرها مستقبلا (سالمة، 2005، صفحة 93).

- **النزاعات المائية:** هي صراع من أجل البقاء، ولهذا تأخذ النزاعات و الصراعات المائية أبعادا اقتصادية وسياسية، بحيث تصبح الدول ذات الوفرة المائية مراكز قوة اقتصادية وسياسية في إدارة هذا الصراع مع خصومها. فالماء يصبح يباع ويشتري مثل النفط ويصبح ذو قيمة عالية وغالية (سالمة، 2005، صفحة 93.94). فالتنافس بين الدول على مصادر المياه يجعل من هذه السلعة الحيوية ذريعة حرب لشن حروب ضد جيرانها في بعض الأحيان، وقد تتخذها بعض البلدان لتبرير الاستيلاء على مياهها، أو للحصول على حصة كافية من الموارد المائية المتاحة في المنطقة، و يؤخذ على ذلك مثالا الشرق الأوسط أنموذجا.

3- أسس تعزيز و تحقيق الأمن المائي:

من بين أهم أسس تعزيز الأمن المائي هي:

- الحفاظ على المحيط المائي؛ بصيانة المياه عن طريق وضع حد للاستخدامات المبددة لها كتحسين كفاءة شبكة المياه و استخدام المياه السطحية بمعدل لا يحدث اضطرابات في النظم الايكولوجية التي تعتمد على هذه المياه لبقاءها، و تجنب تلويث المحيط المائي بمختلف أنواع النفايات و خاصة الصناعية منها (بيدكان، 2020). والعمل على التسيير المستدام للنظام البيئي الهش بمحاربة ظاهرة انجراف التربة و التصحر و الجفاف.

- المحاولة من تقليل الأنشطة المؤذية لزيادة درجة حرارة الأرض و التغيرات المناخية خاصة تلك الأنشطة الصناعية التي لا تراعي القوانين البيئية و التي تؤذي إلى تغيرات كثيرة تضر بكل الكائنات الحية. كذلك ضرورة ترشيد الموارد المائية وجوب تنمية الموارد المتاحة عن طريق إنجاز المشاريع والاستثمار.

- البحث عن مصادر جديدة؛ خاصة ما تعلق بتحليه مياه البحر و التي أصبحت أحد الحلول العلمية الفعالة لتوفير مياه الشروب لبعض المناطق و الدول في العالم التي تعاني من شح الموارد المائية الطبيعية و هي نماذج تلقى رواجا كبيرا رغم تكلفتها الناهضة.

4- تأثير الأمن المائي على الأمن القومي:

إنّ الأمن القومي مفهوم مركب يحتوي علي عدة أبعاد مرتبطة ومتشابكة يصعب الفصل بينها، ومن بين هذه الأبعاد البعد الاقتصادي والذي هو مرهون بالأمن المائي حيث يعد الركيزة الأساسية للأمن الغذائي .إذ أن الأمن المائي الذي هو بعبارة أخرى هو توفر المياه وضمان استمراريتها بما يحقق الأمن الاقتصادي، والذي بدوره يعد بعد من أبعاد الأمن القومي لأية دولة. ولأن المياه تعد أكثر الموارد الأساسية تجاوزا للحدود، فإن الدول تتسابق فيما بينها لتأمين قدر كافي من المياه لضمان الاستمرار بخططها التنموية، لذلك

تسن البلدان تشريعات للمياه لاعتبارها من الأصول الوطنية، وفي ظل الظروف المتمثلة بالزيادة السكانية المستمرة وما تتطلبه هذه الزيادة من تخطيط مستقبلي هام لقطاع السكان والزراعة وغيرها من السياسات الهامة التي لها صلة وثيقة بالقطاع المائي. يتحتم على الدول مراجعة سياساتها لتأمين المياه و حماية مواردها من أية خطر أو تعدي على حقوقها.

المحور الثاني: أثر أزمة سد النهضة على مسار النزاع المائي (المصري –الأثيوبي)

تعيش منطقة حوض النيل نزاع مائي طويل الأمد تمتد جذوره التاريخية إلى فترة الانتداب البريطاني، أين أرسى المستعمر البريطاني قواعد قانونية لإدارة العلاقات المائية بين كل من مصر و السودان، والتي كانت محل رفض من الجانب الأثيوبي بعد انتهاء الانتداب.

و لمعالجة هذا المحور تطرقنا لمقاربة تاريخية حول النزاع المائي في النيل و سد النهضة، ثم في الفرع الثاني تطرقنا لأزمة سد النهضة و حيثياتها، ثم في الفرع الثالث عالجنا تداعيات أزمة سد النهضة على الأمن في المنطقة وعلى الدول التي لها علاقة مباشرة وغير مباشرة بسد النهضة، و أخيرا في الفرع الرابع سلطنا الضوء على دور الفواعل الخارجية و تأثيرها على النزاع المائي في المنطقة.

1-الجذور التاريخية للنزاع:

تعود الأزمة بين كل من أثيوبيا و مصر حول مياه النيل إلى الخلاف حول الاتفاقيات التاريخية والتي تلزم دول المنبع على رأسها أثيوبيا بالامتناع عن إقامة أية مشاريع تؤثر على عملية تدفق المياه نحو دول المصب إلا بموافقة مصر، وهو ما أسهم في زيادة التوتر في العلاقات المائية بين الجانبين. حيث تكتسب اتفاقيتي؛ عام 1929 بين مصر وبريطانيا، واتفاقية عام 1959 بين مصر والسودان، أهمية خاصة، فقد ألزمت الأولى دول منابع

النيل بعدم القيام بأي مشاريع مياه على مجرى النهر من دون موافقة مصر، ومنحت مصر حق النقض "الفيتو" على أي مشروع من شأنه التأثير على منسوب مياه النيل التي تصل إلى مصر، باعتبارها دولة المصب. أما اتفاقية عام 1959 فقد حددت حصة مصر من المياه بـ 55.5 مليار متر مكعب سنوياً، وحصة السودان بـ 18.5 مليار متر مكعب (بيدكان، 2020). إلا أن إثيوبيا رفضت بنود اتفاقيتي 1929 و1959 حول تقاسم مياه النيل، وخصوصا الموافقة المصرية المسبقة على مشاريع الري بدول المنبع و طالبت بما تسميه الحقوق الجغرافية باعتبار أن نحو 80% من مياه النيل تنبع من أراضيها.

و تطور الخلاف المائي بين الجانبين حين شرعت مصر في بناء السد العالي و واجهت حينها رفضا من قبل الجانب الأثيوبي المدعوم آنذاك بالموقف الأمريكي المعادي للدور المصري، إذ قامت الولايات المتحدة الأمريكية بالتنسيق مع الإمبراطور هيلاسيلاسي بإرسال بعثة من مكتب استصلاح الأراضي الأمريكية 1958 لدراسة أحواض الأنهار الإثيوبية مع التركيز على حوض النيل الأزرق حيث وضعت مخططاً لبناء 33 مشروعاً وسداً على ذلك النهر بغية التأثير السلبي على واردات المياه في مصر، وبعدها أرسلت بريطانيا بعثة أخرى في سنة 1968 لدراسة بحيرة تانا والنيل الأزرق, كان هدف انجلترا والولايات المتحدة من ذلك توصيل رسالة إلى مصر أن مياه النيل التي تعتمد عليها في إقامة مشروع السد العالي لتطوير وتوليد الكهرباء هي الآن في قبضة إثيوبيا (عباس، 2020).

2-أزمة سد النهضة:

عرف النزاع المائي بين كل من مصر و أثيوبيا تطورات سريعة مع بداية العشرية الثانية من الألفية الجديدة، حيث استطاعت أثيوبيا تجميع دول المنبع للتوقيع على اتفاقية عين تيبي في سنة 2010 ،التي ضمت خمس دول لتأسيس (مفوضية حوض النيل) وهي أثيوبيا وأوغندا ورواندا وتنزانيا وكينيا دون الأخذ بعين الاعتبار اعتراضات كل من مصر و السودان

(حمدان، 2020، صفحة 235). حاولت أثيوبيا رسم معالم جديدة وفق قواعد قانونية جديدة لإدارة الموارد المائية بنهر النيل. وقد ساعد على ذلك الوضع السياسي الجديد في مصر و التغيرات المصاحبة للنظام الدولي، وكذلك تنامي الدور الأمريكي و خاصة الإسرائيلي في المنطقة، وتأثيره الرئيس في رسم ملامح الدور الأثيوبي الحالي في منطقة القرن الإفريقي و حوض النيل.

وكان التطور الأصعب والأهم حينما استغلت أثيوبيا حالة الارتباك الداخلي في مصر بعد ثورة 25 يناير 2011، و قامت بإعلان عن مشروع السد بمواصفات فنية من شأنها أن تهدد الأمن المائي وتضر بدول المصب لاسيما مصر (حمدان، 2020). والذي يمنح دول المنبع، وعلى رأسها إثيوبيا، المزيد من القوة للتحكم في مجرى النيل، حيث تبلغ سعة خزان السد 74 مليار متر مكعب من المياه سنوياً، وهو ما يفوق حصة مصر بنسبة 40%. إذ جاء سد النهضة ليكون الحالة الأكثر تمثيلاً لتناقضات المواقف بين بلدان المنابع وبلدي المصب؛ فمصر التي تحتج على أي مشروعات تعتمد اعتمادًا رئيسا في تحصيل حصتها من ماء النيل على الوارد من النيل الأزرق من شأنها أن تؤثّر في تدفّق كامل حصتها من ماء النهر. أما إثيوبيا، فتستند على مبدأ حقها في التنمية، وسيادتها على مواردها، عبر رفض ما تعتبره مصر والسودان حقوقًا تاريخية في مياه الهضاب الأثيوبية المتدفقة إليهما عبر النيل الأزرق و عطبرة (موسى، 2019).

فقد استطاعت أثيوبيا من خلال ذلك فرض الأمر الذي بات واقعا خاصة مع تعدد الممولين و الداعمين الدوليين لمشروع السد، ودخول النزاع المائي في مرحلة جديدة من المفاوضات مع كل من (مصر و السودان) حول سعة السد.

يبدوا واضحاً أن اثيوبيا كانت تتطلع إلى توسيع نفوذها الإقليمي في أفريقيا، وكذلك كسب ثقل سياسي على المستوى الدولي، مستغلة حالة الاستقطاب في المنطقة و سعي

إسرائيل لإضعاف مصر و السودان و تغيير معادلة القوة في المنطقة، وفي سبيل ذلك، فإنها تسعى إلى تغيير شكل وخريطة الصراع الهيدروبوليتيكي (الصراع على المياه) في القارة السمراء من خلال إنشاء مشروع سد النهضة الذي يعد بمثابة "نقطة تحول" يُتوقع أن تغير موازين القوى والنفوذ في أفريقيا.

3-تداعيات أزمة سد النهضة على الأمن بالمنطقة:

تعد قضية المياه حاليا من القضايا المعقدة في عالم اليوم لتداخل مصالح الدول وتشابكها، إذ من طريقها تتخذ الدول مواقف سياسية واقتصادية تؤثر في سياسات دول ومصالح أخرى، وتؤثر قضايا المياه على الدول بتداعياتها وآثارها السلبية، فبناء السدود على مصاب الأنهار في دول المنبع يعني استخدام تلك الدولة ورقة ضغط سياسية إزاء دول المصب، فضلا عن التدخلات الإقليمية والدولية التي تدعم دولة ضد أخرى؛ مما يزيد من تعقد حلول الأزمة وكما هو الحاصل في قضية سد النهضة، ومن هذا المنطلق تعد مسألة بناء السد من الموضوعات ذات التأثير المباشر على الأمن القومي المصري (الخاقاني).

لذا أثار مشروع سد النهضة حفيظة دول المصب في نهر النيل، وعلى رأسها مصر، لما سيسببه من أخطار على أمنها القومي. (عادل، 2014) إذ تشير الدراسات المستقبلية إلى آثاره السلبية، أهمها العجز المائي في حصة مصر، و انخفاض القدرة الإنتاجية من الكهرباء المولدة من السد العالي. فالهدف من سد النهضة وسعته التخزينية المبالغ فيها هو التحكم في مياه النيل، وهوما أكده الكونجرس الأمريكي، بالإضافة إلى تقزيم أو إلغاء دور السد العالي، مما يؤثر سلبًا على الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية في مصر، ويحد من قدرتها الشاملة ودورها الإقليمي. (علام، جويلية 2020، صفحة 14)

إذ تعتمد مصر على مياه النيل بنسبة 97% لسد احتياجاتها المائية التي تقدر ب 68 مليار كيلو متر مكعب سنويا، يأتي معظمها (70% إلى 80%) من الهضبة الأثيوبية. وفي

حالة البدء في الملء الثاني للسد الإثيوبي في يوليو/تموز 2021، سيدفع ذلك الملايين من العمال المزارعين وأسرهم إلى البطالة والنزوح وجفاف المئات الهكتارات من الأراضي الزراعية في كل من مصر والسودان (هيكل).

و هناك دراسة نشرت عن جامعة ديوك الأمريكية في نوفمبر 2010 في دورية بحوث الموارد المائية والتي يصدرها "الاتحاد الجيوفيزيقي الأمريكي" حول تأثير سد منداية على توليد الطاقة الكهربائية لمصر والنقص السنوي في تدفق المياه حيث وضحت الدراسة أن توليد الطاقة الكهرومائية من السد العالي و خزان أسوان ستنخفض إلى 600 ميجاوات وسيزداد الانخفاض إلى 1200 ميجاوات مع التغيرات المناخية , كذلك سيزيد العجز المائي المتدفق من دول المنابع إلى مصر إلى 9 مليار متر مكعب من المياه و سيزداد هذا النقص إلى 12 مليار متر مكعب مع التغير في المناخ نتيجة احتفاظ هذا السد بالمياه خلفه (العظيم).

و تشير التحليلات على أن أثيوبيا عازمة على تشييد و تنفيذ العديد من مشروعات السدود الأخرى. حيث أن الهدف من تشييد سد النهضة يعد هدفا سياسيا بالأساس وليس هدفا تنمويا، يهدف إلى التحكم في مياه النيل، ومن ثم تقزيم أو إلغاء دور السد العالي، وهو ما من شأنه التأثير سلبا على الأوضاع الاقتصادية والسياسية و الاجتماعية والأمنية في مصر، ما ينجم عنه الحد من دور مصر الإقليمي.و الأمر الأكثر خطورة في إنشاء سد النهضة يتمثل في تمكن أثيوبيا من استخدام مياه السد للإضرار بمصر والسودان خلال فترات الفيضانات العالية عبر إمرار كميات كبيرة من المياه، مما ينجم عنه نتائج كارثية خاصة بالسودان، كما سيمكنها من إمرار كميات محدودة خلال سنوات الجفاف (دسوقي، 2019).

4- دور الفواعل الخارجية و تأثيرها على النزاع المائي:

لعبت قوى إقليمية و دولية أدوار متباينة في النزاع المائي المصري والأثيوبي، وقد أثرت هذه القوى في مساره من خلال تقديمها الدعم اللوجستي و المادي للجانب الأثيوبي في بناء سد النهضة، بغية تحقيق أجندات سياسية واستراتيجية خدمة لمصالحها في منطقة جيو إستراتيجية غنية بالموارد الطبيعية، ولكون الأزمة بين مصر وإثيوبيا مهددة للاستقرار الإقليمي بما ينعكس بالتالي على الأمن الدولي، كان الاهتمام الدولي بالنزاع المائي كبير، و قد استطاعت قوى دولية و إقليمية منذ بدايته استغلال الأمر من اجل تطبيق استراتيجيتها في المنطقة.

والملاحظ أن معظم المحاولات الأجنبية تنبع من محاولة تأثيرها على الموقف الأثيوبي لتهديد المصالح المائية لمصر، نظرا لأهمية المنابع المائية الأثيوبية في تكوين مياه نهر النيل. حيث تلعب كل من إسرائيل و الولايات المتحدة دورا محوريا في إعادة رسم خريطة التوازن الإقليمي في المنطقة و الصراع المائي في الحوض سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، تحقيقا لمصالحهما الوطنية في تلك المنطقة (مرعي، 2020، صفحة 06).

الدور الأمريكي: تحتل منطقة القرن الإفريقي و البحيرات العظمى موقعا مهما في الاستراتيجية العسكرية الأمريكية لذا اهتمت الولايات المتحدة منذ نشوء النزاع بإثيوبيا، على اعتبار يمكنها أن تلعب دور ذو أهمية في استراتيجيتها بالمنطقة، ولهدف تطويق السياسة المصرية في محيطها الإقليمي آنذاك، و تأمين الممرات المائية العالمية في البحر الأحمر و المحيط الهندي بما يخدم المصالح الأمريكية ويلبي حاجيات حليفتها الاستراتيجية " إسرائيل". وقد وجدت الولايات المتحدة في أثيوبيا الأرضية الخصبة لتحقيق مصالحها وأحد الأهداف الاستراتيجية المهمة لها، كونها تشكل مصدرا مهما من مصادر تغذية مياه

النيل، ولما كانت مصر والسودان تعتمد كليا على مياه النيل لذا فإن أثيوبيا أصبحت ورقة ضغط جيوبولتيكية تهدد هاتين الدولتين باستمرار (حمدان، 2020، صفحة 240).

الدور الإسرائيلي في النزاع المائي: إنّ من أهم الاستراتيجيات الإسرائيلية هو السيطرة على مصادر المياه العربية بهدف التوسع وجلب المستوطنين الجدد، وترى أنها في حاجة مستمرة إلى زيادة مواردها المائية لري المزيد من الأراضي الزراعية لتغطية حاجة السكان المتزايدة بسبب زيادة أعداد المهاجرين وتحقيق الرفاهية لهم، وأخذت تتطلع إلى الحصول على المياه من النيل إلى الفرات، لذا اتجهت لتأمين حاجاتها المائية من خلال التنسيق مع دول تتمتع بموارد مائية كبيرة وتمتلك مصادر المياه (عثمان، 2016)، حيث تسعى إسرائيل إلى بلوغ هدفين من تحركها السياسي وتغلغلها في منطقة شرق إفريقيا و هما:

- الحصول على حصة مائية ثابتة من إيراد النيل السنوي وطرحت عدة مشروعات لتوصيل النيل بإسرائيل مثل(مشروع إليشع كالي الذي طرح في1986، 1989، 1991، مشروع يؤر1979، ومشروع هيرتزل).
- تطويق السياسة المصرية في محيطها الإقليمي من خلال التغلغل السياسي والاقتصادي والعسكري في المنطقة, كما شاركت في تمويل سد النهضة ووقعت إسرائيل وإثيوبيا اتفاقاً يتعلق بتوزيع الكهرباء التي سيت إنتاجها من سد النهضة وقد بدأت بإنشاء خط نقل إلى كينيا وجنوب السودان, ولاشك أن عقود توزيع الكهرباء تظهر أن إسرائيل جزء أساسي من عمليات وسياسات تشغيل السد (وسام على كيطان، 2019، الصفحات 182-198).

وتقوم السياسة الإسرائيلية في منطقة حوض النيل على أساس توليد القناعة لدى الولايات المتحدة بمدى أهمية الدور الإسرائيلي في الحفاظ على المصالح الغربية من المد العربي الإسلامي بالمنطقة، حيث تعمل إسرائيل كمساند للاستراتيجية الأمريكية التي

تستهدف الحلول محل فرنسا في قواعدها التقليدية في منابع النيل ووسط إفريقيا، لاسيما أن هناك سعيا أمريكيا حثيثا يستهدف تأسيس مناطق نفوذ في تلك المنطقة. بدأ من اثيوبيا و اريتريا و صولا إلى الساحل الإفريقي بمالي و موريتانيا. (دواجي، 2020)

المحور الثالث: الخيارات المتاحة لتسوية الأزمة

عرفت الأزمة المائية بين مصر و أثيوبيا مسار طويل من المفاوضات الثنائية والثلاثية، تدخلت في حلها كل من المنظمات الدولية كالأمم المتحدة و الاتحاد الإفريقي ووساطة قوى دولية وإقليمية، أخرها الوساطة الجزائرية. (سمير، 2020.، الصفحات 335-355) أنشأت من خلالها لجان تحقيق و دراسة الوضع بسد النهضة، إلا أن التعنت الأثيوبي حال دون نجاحها و مع هذا يضل الخيار الدبلوماسي واحد من الخيارات المتاحة لحل الأزمة المائية بين دول حوض النيل.

و قد تطرقنا في هذا المحور لأهم الخيارات المتاحة لتسوية الأزمة، حيث يعتبر الخيار الدبلوماسي من بين الخيارات ذات الأهمية؛ وهذا ما تطرقنا إليه في الفرع الأول، ثم في الفرع الثاني خيار توفير المناخ الاستثماري المحلي-الأجنبي، وفي الأخير سلطنا الضوء على العامل العسكري باعتباره عامل محتمل و لا يمكن تهميشه على الساحة الإقليمية و الدولية.

1-الخيار الدبلوماسي:

من أبرز التكتيكات التفاوضية لفرض الهيمنة المائية الإثيوبية وإطالة أمد المفاوضات، حيث تظهر جولات التفاوض الخمس أن إثيوبيا استطاعت أن تفرض سد النهضة كحقيقة واقعة، وأن تحصر نطاق التفاوض في الجوانب الفنية (حسن، 2020، صفحة 46).

فأحد الخيارات المطروحة المقترحة من إثيوبيا هي تجزئة الخلافات والتعامل معها بتسويات جزئية متتالية PiecemealApproach (حسن، 2020، صفحة 64)، بغية استغلال

المزيد من الوقف لفرض سياسة الأمر الواقع، و أمام هذا النهج، يسعى الطرف المصري لبناء شبكة من التحالفات السياسية مع القوى والفواعل الإقليمية والدولية؛ عبر إقامة حزمة من العلاقات مع الدول ذات الأهمية السياسية والاستراتيجية، وبحيث تكون تلك التحالفات بمنزلة تحالفات موازية لتلك التي تعمل إثيوبيا على بنائها (طايع، 2020).

2-خيار توفير المناخ الاستثماري المحلي-الأجنبي:

من خلال البدء في تنفيذ مشروعات عملاقة وصياغة خطة عمل تنموية مشتركة، تستهدف تحقيق التنمية الشاملة لكل دول حوض النيل وفق مبدأ الربح للجميع. بما يخلق مصالح مشتركة بين شعوب ودول الحوض، تدفع نحو مجالات أرحب للتعاون النيلي-النيلي، وتحول دون توتر العلاقات بينها. ويُقترح في هذا السياق تشجيع رجال الأعمال ومنظمات المجتمع المدني لتحفيز الاستثمارات في هذه الدول، وسرعة البدء في مشروعات الربط الكهربي، ومشروعات استزراع الأراضي في دول المنابع وخصوصاً في كل من تنزانيا والسودان الجنوبي وأوغندا وإثيوبيا (طايع، 2020).

3-الخيار العسكري:

يبقى الخيار العسكري مطروحا بقوة في حال فشلت المساعي الدبلوماسية و آلية التعاون المائي بين دول الحوض، حيث تعالت الأصوات في القاهرة؛ المنادية بوضع كافة الخيارات على الطاولة في التعامل مع أزمة سد النهضة، وبالفعل لوحت مصر باستخدام الحل العسكري لإيقاف مشروع السد، وذلك حفاظاً على الأمن القومي المصري. ورغم كل ذلك فقد قلل الخبراء والمحللين من إمكانية اللجوء لهذا الحل العسكري، وذلك لعدد من الاعتبارات، منها أن مصر تعاني من حالة عدم استقرار سياسي وتدهور اقتصادي داخلي لن تمكنها من الدخول في أي حرب، كما أن حرباً كهذه ستكون ذات نتائج سلبية، بل بالأحرى مدمرة لكل من الطرفين المصري والإثيوبي، وحتى على الدول المحيطة التي تشهد

أزمات سياسية و هشاشة في البنى المؤسساتية كالسودان و اريتيريا، لأنه في حال نشوبها ستستعين مصر بالدعم العربي، وستلجأ إثيوبيا للدعم الإفريقي و الإسرائيلي، مما سيؤدي إلى نتائج في غاية الخطورة (عادل، 2014).

الخاتمة:

يعكس النزاع المائي بين أثيوبيا ومصر حالة من التنافس الإقليمي في المنطقة، لذا تسعى كل من مصر و أثيوبيا لفرض سيطرتهما على حوض النيل على اعتبار أنه أحد مقومات القوة في المنطقة. وما يزيد الأمر تعقيدا هو تداخل شبكة من التفاعلات الدولية و الإقليمية التي تعمل على تغذية النزاع، و تهدف لاستغلال الوضع لتحقيق أجنداتها السياسية والاستراتيجية. فالمعروف أن المنطقة ذات أهمية جيوبوليتيكية وغنية بالموارد الطبيعية، و محل طمع دولي و إقليمي،

نتائج الدراسة:

ما يمكن استخلاصه أن التفاعلات الدولية و الإقليمية في المنطقة من منظور جيوبوليتيكي و جيواستراتيجي؛ هو ما زاد من تعقيد النزاع المائي وحال دون تحقيق فرص التعاون بين دول المنطقة والذي من شأنه أن ينهي النزاع.

وأن النزاع المائي سيضل قائما خاصة في ظل الظروف الدولية الحالية، و توغل التدخلات الخارجية في القرارات السيادية لدول حوض النيل، ما لم تحاول هذه الدول كبح جماح الأطماع الخارجية، وإعادة التعاون وحل أزمة النزاع في إطار تقاسم الموارد بشكل يضمن تحقيق مشاريع تنموية كبرى تعود بالفائدة المتبادلة.

و كذا، يعد الدور الإسرائيلي محوريا في استمرار أزمة سد النهضة في ضل عمل إسرائيل لتحقيق استراتيجية عدم الاستقرار في المنطقة و منع بروز أي نموذج للتكامل والاندماج

بين دول المنطقة و من ثم فإن أزمة سد النهضة تعد كذلك احد أوجه الصراع في الشرق الأوسط وفق معادلة تصدير الأزمة و تعميم نموذج الدولة الفاشلة.

التوصيات:

-يجب تفعيل الآليات الدبلوماسية لتوفير أطر و تكتيكات تفاوضية؛ وتجاوز اللعبة الصفرية في العملية التفاوضية وضرورة إدراك صناع القرار بالتطرق إلى اللعبة غير الصفية بطرح بدائل تكتنفها تنازلات تتأتى منها أرباح ومصالح استراتيجية حتى وإن كانت نسبية تحقق بها استقرار إقليمي

-توفير أرضية خصبة لصناع القرار ضمن مدخلات البيئة الخارجة لأجهزة صناعة القرار؛ لتعزيز مفهوم الأمن الإقليمي والأمن المركب حتى تصبح عملية صناعة وتنفيذ القرار السياسي والاستراتيجي ضمن الأمن المائي مرنة و مطاطية.

-توفير المناخ الاستثماري في المنطقة؛ وذلك بخلق مشاريع كبرى وعملاقة وصياغة أجندة عمل تنموية مشتركة؛ تهدف لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة لكل دول حوض النيل وفق مبدأ الربح للجميع. وخلق مصالح مشتركة بين شعوب ودول الحوض؛ تقود نحو مجالات أوسع وأرحب للتعاون النيلي-النيلي، تؤول لتذويب الصراعات وتحول دون توتر العلاقات بينها.

-تشجيع رجال الأعمال و الشركات الاستثمارية والمتعددة الجنسيات، ومنظمات المجتمع المدني لتحفيز الاستثمارات في هذه الدول، وتقديم تسهيلات للبدئ في مشاريع الربط الكهربائي، واستزراع الأراضي في دول المنابع وبالأخص؛ كل من تنزانيا والسودان الجنوبي وأوغندا وإثيوبيا.

-إعطاء أهمية بالغة للحفاظ على المحيط المائي؛ بصيانة المياه عن طريق وضع حد للاستخدامات المبددة لها كتحسين كفاءة شبكة المياه واستخدام المياه السطحية بمعدلات لا تحدث اختلالات في النظم الايكولوجية التي تعتمد على هذه المياه لبقائها.

-وضع استراتيجيات لمكافحة التلوث المائي و الحفاظ على المحيط المائي بمحاربة جميع أنواع النفايات الصناعية و التجارية...الخ، ومحاربة ظاهرة انجراف التربة والتصحر والجفاف.

-المحاولة من تقليل الأنشطة التي تؤدي إلى زيادة درجة حرارة الأرض والتغيرات المناخية؛ و بالأخص تلك الأنشطة الصناعية التي لا تراعي النظم القانونية البيئية.

-البحث عن مصادر جديدة لتحقيق الأمن المائي؛ كمشاريع تحليه مياه البحر لتوفير المياه الشروب للمناطق و الدول التي تعاني من شح الموارد المائية الطبيعية.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

- إسراء عباس إبراهيم عباس. (11 01, 2020). *سد النهضة الإثيوبي ما بين إتفاقيات مياه النيل والنظام القانوني للأنهار الدولية: دراسة حالة الوضع المصري في حصة مياه النيل في ظل أزمة سد النهضة الإثيوبي*. تم الاسترداد من المركز العربي الديمقراطي: https://democraticac.de/?p=72139.

-إسماعيل محمد صادق. (2012). *المياه العربية وحروب المستقبل*. القاهرة: العربي للنشر و التوزيع.

تميم هيكل. (بلا تاريخ). *مصر السودان و أثيوبيا عن التداعيات الإقليمية و الدولية لأزمة سد النهضة*. تم الاسترداد من https://orientxxi.info/magazine/article4743.

-حسام عربي عبد العظيم. (بلا تاريخ). *المخطط الأثيوبي و تداعياته على الأمن القومي المصري (سد النهضة)*. تم الاسترداد من المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية،الاقتصادية و السياسية: https://democraticac.de/?p=66565

-حسن بالعيد، سالم الفيتوري الفيتوري. (2010). *أزمة المياه و إنعكاساتها في العلاقات الدولية المعاصرة*. الإسكندرية: المكتب العربي الحديث.

-حمدي عبد الرحمان حسن. (2020). أزمة سد النهضة: تحدي الهيمنة المائية و المأزق السوداني المصري. *مجلة دراسات شرق أوسطية*(93)، 46.

-رمزي سالمة. (2005). *مشكلة المياه في الوطن العربي احتمالات الصراع و التسوية*. القاهرة: منشأ المعارف.

سوسن صبيح حمدان. (2020). الدعم الخارجي لإنشاء سد النهضة الإثيوبي و تداعياته على دول حوض النيل. *مجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية*(63)، 235.

-شروق عادل. (27 08, 2014). *الصعود الإثيوبي: سد النهضة و تغير موازين القوى في إفريقيا*. تم الاسترداد من المستقبل للأبحاث و الدراسات المتقدمة: https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/.

-عبد الرحمان ديدوح. (2017). *الأمن المائي، الإستراتيجية المائية في الجزائر*. برلين - ألمانيا: المركز العربي الديمقراطي.

عبدالأمير عباس الحيالي وسام على كيطان. (2019). التدخلات الأجنبية في إثيوبيا وتأثيرها على الأمن المائي في مصر والسودان. *مجلة ديالي للبحوث الإنسانية- جامعة ديالي*(79)، 182-198.

-عبده موسى. (05 11, 2019). *أزمة سد النهضة بين مصر و إثيوبيا: غستعادة مسار التفاوض أم الإنحدار نحو المواجهة*. تم الاسترداد من المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات: https://www.dohainstitute.org/ar/Lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/The-Ethiopian-Renaissance-Dam-Restarting-Negotiations-or-Slipping-into-Confrontation.pdf.

-قلاع الضروس سمير. (06, 2020.). منطقة الساحل الإفريقي، و أهميتها الإستراتيجية في افريقيا،دراسة جيوسياسية. *مجلة أكاديميا للعلوم السياسية،ع.02، المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي،تيسمسيلت*، 355-395.

-مجموعة البنك الدولي. (2010). *ما بعد ندرة المياه: الأمن المائي في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا*. مجموعة البنك الدولي.

-محمد حسان دواجي. (03 03, 2020). يقضة افريقية للخلاص من المنطق الكولونيالي للغرب. *جريدة الشعب*.

-محمد سالمان طايع. (12 03, 2020). *أزمة سد النهضة و آليات التحرك المصري*. تم الاسترداد من الاهرام: https://gate.ahram.org.eg

-محمد عادل عثمان. (27 11, 2016).،*العلاقات المائية بين إسرائيل و أثيوبيا الأهداف و المياه في الفكر الاستراتيجي الصهيوني*. تم الاسترداد من،المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية و السياسية و الاقتصادية، قسم الدراسات السودانية و حوض النيل: https://democraticac.de/?p=40456

-محمد كريم الخاقاني. (بلا تاريخ). *تأثير سد النهضة على الأمن القومي المصري*. تم الاسترداد من مركز البيان للدراسات و التخطيط: https://www.bayancenter.org/wp-content/uploads/2020/07/39893833.pdf

-محمد نصر الدين علام. (جويلية 2020). *أصل فكرة سد النهضة و الغرض الحقيقي من تأسيسه،سد النهضة،المخاطر،المغالطات،الشراكة الممكنة*. مصر: المركز المصري للفكر و الدراسات الإستراتيجية.

-نجلاء مرعي. (2020). *سد النهضة الأثيوبي و الصراع المائي بين مصر و دول الحوض*. القاهرة: العربي للنشر و التوزيع.

نفيسة دسوقي. (31 10, 2019). *أزمة سد النهضة (1) الأسباب و التداعيات و البدائل*. تم الاسترداد من https://aswatonline.com/2019/10/31.

-نور الدين بيدكان. (15 11, 2020). *النزاع المائي بين إثيوبيا و مصر و خيارات تسويته*. تم الاسترداد من مركز الإمارات للسياسات: https://epc.ae/ar/topic/water-dispute-between-ethiopia-and-egypt-settlement-options

-يوسف بوغرارة، طيبي محمد بلهاشمي الأمين. (01 06, 2019). الأمن الإنساني: عزوف الشباب عن الثقافة. *مجلة العلوم القانونية و الإجتماعية - جامعة زيان عاشور بالجلفة، 04*(03)، 281.

- المراجع باللغة الأجنبية:

- UNEP .(2011) .Security and Ecosystem Services: The Critical connection.